الشيخ ناصر الصباح يبادل الحضور التحية بالمجلس

الوزيرة الصبيح تفند محاور استجوابها

نفت تجميد صرفها للمساعدات ووجهت رسالة لمنتقديها : اتقوا الله

وزيرة الشؤون تتحدى : لم أتربح بدينار ولن اترك تاجر إقامات واحداً في الكويت

■ إيقاف أكثر من 7 آلاف ملف للشركات بسبب تجاوزها وسنستمر في محاربة تجار الإقامات

■ منظمات دولية مرموقة ثمنت الدور الذي تقوم به هيئه القوى العاملة بالكويت

■ السبيعي: الوزيرة حلت مجالس جمعيات تعاونية وأعادهم القضاء .. وتحاول خصخصة النشاط التعاوني

■ منذ 2013 حتى الآن وخلل التركيبة السكانية يزداد بسبب تجار الإقامات الذين تدعي الوزيرة محاربتهم

ابتسامة ثقة على وجه الصبيح

■ برنامج «أسهل» يكلف الوزارة 15 مليون دينار سنويا ولا توجد معاملة واحدة تم إنجازها

■ العتيبي: الصبيح تستخف بالأسئلة البرلمانية وترد بأنها غير دستورية

■ الاستجواب يأتي انتصارا لليتيم والمعاق وللأرملة والمطلقة وللضعاف

الخلاف مع الوزيرة «ليس شخصيا بل خلاف حول سياسة إدارتها».

واضاف ان قانون إنشاء الهيئة العامة لشؤون الإعاقة «ينص على تبعية الهيئة إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وليس لوزارة الشؤون مما يعتبر مخالفة دستورية» حسب تعبيره.

وتابع ان الوزيرة مارست ما وصفه بـ «تعسف ضد مواطنين لا حول لهم ولا قوة من خلال الإجراءات والقرارات القاسية التي اتخذتها في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ووزارة الشؤون الاجتماعية» مضيفا ان النواب «حاولوا مرارا وتكرارا إبداء الملاحظات للوزيرة والردود لم تتناسب مع حجم الضرر الذي يلاقيه المواطنون».

واعتبر العتيبي ان الوزيرة الصبيح «ضربت النقابات عن طريق حلها والسيطرة على مجالس الادارة المنتخبة وعطلت أحكاما قضائية والتفت عليها» على حد قوله.

وذكر ان «معاناة المعاقين المحتاجين للكراسي المتحركة مازالت مستمرة» حسب تعبيره وقال إنهم «مصرون على معرفة أين يقع الخلل في هذا الامر لاسيما ان الوزيرة ذكرت انها قامت بحل المشكلة بشكلا جذري في عدة لقاءات تلفزيونية».

ورأى أنه في عهد الوزيرة الصبيح اصبح من اللافت «رؤية الاعداد الكبيرة للمستشارين الوافدين برواتب عالية في حين الكثير من ابناء الكويت يعانون من صعوبة إيجاد فرص العمل على الرغم من حصولهم على شهادات عالية الأمر الذي يعد إجحافا بحقهم».

واعتبر أن الوزيرة الصبيح «لم تعالج أسباب الهدر خلال توليها منصبها الوزاري منذ عام 2014 بل اكتفت بتطبيق سياسة التقشف على المحتاجين المساكين الذي تعيلهم الهيئات التابعة لها» على حد قوله.

وقال عضو مجلس الأمة مبارك الحجرف إن استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء «بعد النصح والتدرج في استخدام أساليب وأدوات الرقابة البرلمانية».

ورأى الحجرف ان «الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة لم تكن عونا لهذه الفئة وتقاعست عن تطبيق قانون المعاقين الذي أقره مجلس الأمة» معربا عن الأسف بان «عددا كبيرا من المعاقين في الكويت اصبحوا مدعين للاعاقة».

وعرض مقطع فيديو يستطلع آراء المراجعين لمبنى (هيئة الاعاقة) قائلا ان «مشاكل المعاق تبدأ منذ دخوله للمبنى فمن غير المعقول ان يتواجد المراجع منذ ساعات الفجر لحجز دوره ويتم التعامل معه بشكل مهين من قبل الهيئة».

وذكر ان «الاعاقة الذهنية يتم رعايتها من قبل الدولة عبر توفير الخدمات التعليمية ونجد على ارض الواقع ان عدد المدارس الخاصة قليل ما يؤدي لحرمان أصحاب الاعاقة من التعليم وتأخير مخصصاتهم التعليمية لأكثر من سنة».

ورأى ان التعديل الذي اجرته وزيرة الشؤون الاجتماعية على اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين «قلب القانون رأسا على عقب وكل هذا بهدف تقليل المزايا التي يحصلون عليها».

ووجه الحجرف انتقادا لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بانها «اصبحت مرتعا للوافدين والكفاءات الكويتية تحارب من خلال تقييم الكفاءة» مشددا على اهمية معالجة الخلل في التركيبة السكانية مبكرا واعطاء الكفاءات من المواطنين الأولوية بشغل الوظائف في مختلف المواقع.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس امس مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

الرئيس الغانم يفتتح الجلسة بعد اكتمال النصاب والامين العام يتلو اسماء الحضور من الوزراء والنواب

المجلس ينتقل الى التصديق على المضابط

عادل الدمخي نقطة نظام :بعض النواب لا يحضرون اجتماعات اللجان البرلمانية وهم اعضاء فيها وهذه مشكلة الاخ الرئيس من يرى انه غير قادر على الالتزام بحضور الاجتماعات عليه ان يستقيل من عضوية اللجنة البرلمانية ويعطي غيره الفرصة حتى نستطيع انجاز اعمال المجلس

الرئيس الغانم :اتفق معك الاخ عادل اجتماعات اللجان البرلمانية امر مهم و مسالة عدم اكتمال النصاب فيها غير مقبولة وبامكانك ان تتقدم برسالة الى المجلس في هذا الخصوص

الرئيس الغانم :نسال الله ان يشفي الاخ ثامر السويط ويعود الى اهل معافي ان شاء الله ويعود لممارسته عمله البرلماني

والحكومة على لسان الوزير الخرافي تتمنى ذلك

صفاء الهاشم :تخاطب وزير التجارة خالد الروضان

قائلة: اخ خالد الكل يعرفك ويعرف من انت وعائلتك ولكن اخ خالد ما عليك اذا جاءتك المذمة من ناقص فانت اذن تسير في الطريق الصحيح لا تلتفت الى هؤلاء الصغار (وذلك على خلفية تعرض الوزير السعودي تركي آل الشيخ للروضان في تويتر امس)

المجلس ينتقل الى بند الاستجواب

الوزيرة هند الصبيح تستأذن المجلس في دخول الفريق المساند لها

تحركات نيابية من بعض النواب نحو وزيرة الشؤون اعلى المنصة والاشارة اليها بعلامة النصر والابتسامات

الحميدي السبيعي اول المتحدثين من المستجوبين :

احترم الوزيرة هند الصبيح واقدرها لشخصها وعائلتها وكنت اتمنى لو تكون اخر وزير استجوبه في الحكومة ولكننا اقسمنا على حماية مصالح الدولة والمواطنين ..واقول للوزيرة هند الصبيح محشومة ام احمد ولكن هذه ممارسة رقابية نيابية اقسمنا عليها كممثلين عن الامة

..ويعلم الله ان عائلة الصبيح جميعها محشومة ولكن هذا قدرنا

وهذا ليس بالاستجواب الاخير فهناك استجواب قادم لوزير المالية على خلفية مشروع بتكلفة ٢٠ مليون دينار بشركة المشروعات اذا تم ترسيته على الشركة الوطنية التي يدورها ستعطيه لشركة خاصة من الباطن فليستعد وزير المالية للمنصة

..وزيرة الشؤون اغلب تعاقدات وزارتها في عهدها للاسف الشديد تتم بالامر المباشر وكان ما فيه مناقصات في قاموسها اين المنافسة لا ادري اين الحفاظ على المال العام يبدوا انه غير مهم ..هل يعقل يا معالي الوزيرة ما يحدث في القوي العاملة من كم الاهمال ،والتسيب وصل الامر الى حد ضياع الملفات وانت تدرين عن ذلك ..تعرفين ليش تضيع الملفات بسبب برنامج اسهل الالكتروني الذي يفترض ان يسهل المعاملات والاجراءات بعد ان كلف ميزانية الدولة ربع مليون دينار لكنه اصبح يعطل ويضيع الملفات والوزيرة وين عن هذا الموضوع لا تدري.

الحميدي السبيعي يخاطب الاعضاء قائلا :لن اتحدث عن اي جزئية في هذا الاستجواب الا بالمستندات والاوراق التي تدل على كل ما اقوله

..تدرون شنو سبب الخلل في التركيبة السكانية التي تمثل هاجس لكل الكويتيين السبب ان معالي الوزيرك تمنح تصاريح العمل للشركات والمؤسسات الفردية غير العاملة بشكل صحيح شركات ومؤسسات على الورق تعطي تصاريح عمل دون حسيب او رقيب ..الاعضاء الافاضل تدرون ان معالي الوزيرة التي تتحدث عن خلل التركيبة السكانية منحت مؤسسة صغيرة ٦٠٠ تصريح عمل دون ادنى حاجة لهذا العدد وايضا تم منح شركة ٥٨٥ تصريح عمل لمهنة سائق فقط واليوم الكل يتحدث عن الازدحام ومشاكل المرور ..المشكلة الاكبر ان صاحب تلك الشركة يبيع الاقامات ويستخرج غيرها ..وانا وعدتكم بتقديم المستندات الدالة على كلامي وها هي شركة نظافة يتم تقدير ٣٦٥ عاملا لها تم بالفعل استقدام ٢٧٢ عامل وفي المقابل ٨ شركات لنفس النشاط تستقدم ٢١٠٠ عامل استحلفكم بالله اليست هذه تجارة الاقامات بعينها .. احد المواطنين ذهب لتجديد جوازه فاخبر بان عليه قضية عمالة بالرغم انه اثبت لهم بان شركته مغلقه من ٢٠٠٦

هل يعقل تعيين وافد مصري عمره ٧٢ بمهنة مزارع

براتب ٦٣٩ دينارا كويتيا ..معالي الوزيرة اشلونك عن الباكستاني خريج الفنون الذي تم تعيينه في ادارة نظم المعلومات براتب ١٣٠٠ دينار ..مو هذا اهدار للمال العام .. التعيينات في وزارة الشؤون تتم بطريقة غريبة عجيبة والفضل يرجع لمعالي الوزيرة ..فراش يتم تعيينه عضو في احدي اللجان بالوزارة والوزيرة تدري عنه جيدا ..احد الوافدين خريج حقوق عين براتب ٢٤٥٠ وجاء في كتاب تعيينه انه سيقوم على ايجاد الحلول للمشاريع التي تخدم التطور والانتاجية ..الاخت الوزيرة تحايلت على القانون قامت بتنفيذ حالات نقل وانتداب في فترة استقالة الحكومة بالرغم ان هناك قرارا بوقف الندب والاعارة منذ عام ٢٠١٣ لكن الوزيرة ما يهمها قرارات ..الوزيرة ضللت ديوان الخدمة المدنية وادعت للاسف كذبا ان احدي الوظائف الاشرافية شاغرة حتي تتمكن من تعيين واحد من ربعها.

وزيرة الشؤون تحارب العمل النقابي في الكويت وتعتبر اكثر وزير اضر بالنقابات وللاسف سارعت قبل مناقشة الاستجواب وارادت قفل بعض الملفات الخاصة بالنقابات لكنها ستعود ثانية بعد انتهاء استجوابها ..تدرون ان وزيرة الشؤون قامت بتعيين احد مستشاريها مديرا مؤقتا لجمعية سلوي بعد حل مجلس الادارة وهو يدعي «م ش»

..هناك شبهه تعدي علي المال العام ودائع جمعية سلوي بلغت ٤ ملايين دينار في عهد مجلس الادارة المنحل بقرار من الوزيرة فلماذا اتخذت الوزيرة قرار الحل ؟!

..الوزيرة تدعي انها تحل مجالس ادارات الجمعيات التعاونية بسبب الاختلاسات او التعدي علي المال العام ،واغلب اعضاء مجالس ادارات التعاونيات المنحلة يحصلون علي احكام قضائية نهائية بالبراءة فمن نصدق الوزيرة التي تقول غليهم انهم حرامية ام القضاء الذي اصدر احكامه ببراءتهم ..السبب واضح يا اخوان تدرون ليش الوزيرة تستهدف مجالس ادارات الجمعيات التعاونية وتتعمد حلها الامر ببساطه الوزيرة تريد خصخصة التعاونيات هذا هدفها

...احاول الا يداهمني الوقت واريد ان استعرض كافه الامور

معالي الوزيرة..باي حق يتم تشخيص معاق العين الوحدة علي انها اعاقة بسيطة هذا فاقد عينة اغلي شي عند الانسان تقيمونه اعاقة بسيطة اذن الاعاقة الشديدة تكون شنو.. معالي الوزيرة لا تعبا بالاحكام القضائية محكمة التمييز تقضي باعتبار اعاقة العين الواحدة اعاقة كاملة لكن الوزيرة ترفض تطبيق الحكم ..اقولكم الوزيرة تتمرد علي الدولة والشرعية والاحكام القضائية ما يهمها احد ...وزيرة تتمرد علي كل شي ترفض اعتبار مرض الزهايمر انه من ضمن الاعاقة وتصر علي انه من اعراض الشيخوخة ..المجالس الطبية تثبت الاعاقة والوزيرة ترفض هؤلاء عيال الكويت وشبابها ما لاحد عليهم منه ..تدرون ان الوزيرة احالت طفلة عمرها ١٣ عاما للنيابة العامة بتهمة الاستيلاء علي المال العام وفي المقابل تغض الطرف عن المزورين ..للاسف الشديد يؤسفني ويحزنني ان اقولها بان وزيرة الشؤون في حكومة دولة الكويت تحمي مدعي الاعاقة وهي غير جادة في مواجهتهم وتحويلهم الي جهات الاختصاص

الحميدي السبيعي :يستأذن المجلس في عرض فيديو

خاص بنساء يحتجون علي قرار وزيرة الشؤون بقطع المساعدات الاجتماعية

الحميدي للنواب :اليوم الكل يتحمل مسؤولياته امام وزيرة تصر علي اذلال الكويتيين للنواب.. تذكروا

من وقائع الجلسة

ابتسامة نيابية للكاميرات

شاشة العرض الداخلية تظهر بيانات الاستجواب